

ظهور مؤشرات قائمة التطفقات النقدية فج تقيير جودة الأرباح

أ.م.د. عباس حميد يحيى التميمي* إستقلال جمعة وجر**

الملخص:

من المعروف ان رقم صافي الربح هو النتيجة النهائية لقائمة الدخل والتي تعد على وفق اساس الاستحقاق ، وقد بدأ الجدل حول عدم فعالية هذه القائمة منذ سنة 1980 ، وتصاعد هذا الجدل مع تزايد حالات إفلاس الوحدات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمر يكية فقد كانت قوائم الدخل لهذه الوحدات تفصح عن صافي دخل مرتفع بينما كانت تواجه عجزاً في السيولة النقدية . وذلك نتيجة لعدم توافر النقدية لديها، لذلك وجدت الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية ، والتي تعد على وفق الأساس النقدي لتقليل التضليل والتحريف الذي يمكن أن يحدث عند استخدام طرق وسياسات محاسبية مختلفة . ولعل من أهم المميزات التي تحققها هذه القائمة قدرتها على تقييم جودة الأرباح في الوحدات الاقتصادية ، وقدرتها على توفير معلومات مالية لا تشملها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث يمكن من خلالها تحديد مدى مقدرة الوحدة على توليد تدفقات نقدية من العمليات تكفي للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين وحملة الأسهم .

Abstract

It is known that the number of net profit is the bottom line of the income statement, which is prepared on an accrual basis. The debate has started on ineffectiveness of this statement since 1980, and this debate has escalated with the increasing of the bankruptcy cases of the economic units in the United States of America, where their income statements disclose high level of net income , while they were facing shortage in the liquidity ,as a result of the lack of enough money. Because of the above reason ,the need emerged to cash flow statement, which is prepared according to cash basis to decrease the misleading ,and falsifications which may occur when using different accounting ,policies and methods . Possibly the most important virtues of this statement it's ability to evaluate the earning's quality and to provide financial information not found in the balance sheet and income statement ,which we can use to determine. The ability of the economic unit to generate cash flows from the operations which enough to meet it's obligations against it's creditors and shareholders .

* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحثة .

مقبول للنشر بتاريخ 2012/8/1

المقدمة:

تزايد الاهتمام بموضوع جودة الأرباح في السنوات الأخيرة ، نتيجة للفضائح المحاسبية وظهور حالات فشل الأعمال وما تلاه من انهيار للعديد من الشركات العملاقة ، فقد تزايد الاهتمام بالأرباح المعطن عنها للمستخدمين، وبالرغم من وجود العديد من التعاريف لجودة الأرباح ، إلا أن البعض يرى بأنها مفهوماً غامضاً نوعاً ما، قد تم استخدامه مع تفسيرات مختلفة تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية وأهدافهم من هذا الاستخدام ، وقد اكتسبت المستحقات المحاسبية في الآونة الأخيرة اهتماماً بعدتها مؤشراً مهماً لجودة الأرباح.

و يعد رقم صافي الدخل أو ما يطلق عليه (الأرباح) البند الأكثر أهمية في القوائم المالية، فهو يوفر معلومات عن نجاح أو إخفاق الوحدة الاقتصادية من مدة لأخرى ، ولأن أساس الاستحقاق الذي ينتج عنه صافي الدخل يستلزم إجراء بعض التقديرات التي لا تخلو من الحكم الشخصي ، بالتالي فإن الاعتماد على رقم الربح بحد ذاته يؤدي إلى إغفال محتويات بنود المستحقات من معلومات لها أثر مهم فيما سيتمخض عن عملية اتخاذ القرارات من نتائج ، ونتيجة لذلك كثيراً ما تكون قابلية الاعتماد على هذا الرقم محل جدل ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة للنقدية ، ونظراً لأن القوائم المالية التقليدية (بما فيها قائمتي الدخل والمركز المالي) تعد وفقاً لأساس الاستحقاق Accrual Basis ، فإن البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم لا تكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة الوحدة الاقتصادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

من هنا فإن النسب المالية التقليدية المشتقة من تلك القوائم لتقييم ربحية الوحدة الاقتصادية تكون مضللة في كثير من الأحيان ، وهذا بالتالي ما عزز من دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات أكثر ملاءمة لاشتقاق المؤشرات اللازمة لتقييم جودة أو نوعية الأرباح . كما أن النسب المالية المبنية على معلومات التدفقات النقدية تحتوي على عامل مميز لا تحتوي أية مجموعة أخرى من النسب ، ويعود سبب ذلك إلى أن أرقام قائمة التدفقات النقدية تكون أقل تعرضاً للتشويه والتحريف ، ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه الوحدة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح الوحدة والعكس بالعكس. ونتيجة لذلك يفضل استخدام نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى صافي الدخل كاختبار لجودة صافي الدخل ، إذ كلما زادت هذه النسبة كلما زادت جودة رقم صافي الدخل .

المحور الأول**منهجية البحث**

يتناول هذا المحور قاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي، وهي منهجية البحث التي تمثل المسار والطريقة العلمية المنظمة لتحديد المشكلة ومعالجتها وتحقيق أهداف الدراسة.

أولاً- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الآتي :

كيف يمكن تقييم جودة الأرباح وماهي المؤشرات المناسبة لتحقيق ذلك.

ثانياً- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من دراسة جودة الأرباح، والتي تدل على قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان أرباح الشركة الحقيقية ، وبيان مدى تأثير مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح.

ثالثاً- هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بجودة الأرباح وكذلك إبراز أهمية استعمال مقاييس قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح .

رابعاً- فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها ما يأتي :

إن استعمال مؤشرات قائمة التدفقات النقدية تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة و تسهم في تقييم جودة الأرباح.

خامساً- حدود البحث:

1- الحدود المكانية: تم تطبيق البحث على شركة المنصور للصناعات الدوائية وذلك للأسباب الآتية:

- أ- تحقيق أرباح للشركة عينة البحث للسنوات ما بين (2006-2009) .
 ب- إمكانية إعادة اعداد قائمة التدفقات النقدية مبنية حسب الأنشطة.
 2- الحدود الزمانية:
 تتمثل الحدود الزمانية للبحث للمدة 2009-2006 .

المحور الثاني

قائمة التدفق النقدي - مدخل تعريفي

2-1: تعريف قائمة التدفق النقدي:

قبل تعريف قائمة التدفق النقدي لابد من تعريف المحاسبة عن التدفق النقدي (CFA) إذ عرفها (Lee, 1981) بأنها "مصطلح يستعمل للدلالة على نظام التقارير المالية الذي يصف أداء الوحدة الاقتصادية على أساس نقدي. ويستند على المقابلة بين التدفقات النقدية الدورية الداخلة والتدفقات النقدية الدورية الخارجة، باستبعاد المعاملات النقدية الآجلة ومخصصات المحاسبة التقديرية. وتتضمن التدفقات النقدية الداخلة التدفقات من العمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، والتدفقات النقدية الخارجة تتضمن المدفوعات لاستبدال وتنمية الاستثمارات" (Chotkunakitti, 2005: 44).
 أما قائمة التدفقات النقدية فقد عرفت بأنها "بيان بكيفية عمل أنشطة الوحدة الاقتصادية التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية والتي أثرت على النقد خلال الفترة المحاسبية. وتوضح صافي الزيادة أو (النقصان) النقدي في الفترة المحاسبية". ولأغراض إعداد هذه القائمة، يعرف النقد ضمن هذا الإطار على أنه يتضمن النقدية ومكافآت النقدية (Needles & Powers, 2002: 713).

كما عرفها كل من Horngren and others من جانبهم بأنها "تقرير بجميع الأنشطة النقدية التي تتضمن المقبوضات والمدفوعات في الوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة، وتفسر أيضا أسباب التغيرات التي طرأت على النقد من خلال توفير معلومات حول الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية" (Horngren et al., 1999: 396).

وقد أضاف جاموس بأنها "قائمة سنوية تعد استناداً إلى الأساس النقدي، وخلصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول المدة وأخرها (جاموس، 1999، 235).

2-2: المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية:

تاريخياً، كان نظام تشغيل محاسبة التدفق النقدي (CFA) منذ بداية القرن الثامن عشر. كما أن مستخدمي المعلومات المالية لم يدعموا هذا النظام حتى أوائل (1960) في ذلك الوقت مستخدمو المعلومات المالية كانوا مهتمين باستخدام بيانات التدفق النقدي لأغراض صنع القرار كبديل للدخل. ومثلت التدفقات النقدية بالأرباح زائداً الاستهلاك (Chotkunakitti, 2005: 44). لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بمراحل عديدة قبل أن تخرج بشكلها الحالي فقد بدأ التفكير بها منذ عقد الستينيات وحتى هذه اللحظة للوصول إلى قائمة مالية تكمل أغراض القوائم المالية الأخرى وتدعمها، وسوف يتم استعراض أهم المراحل الزمنية التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية بشكل موجز على النحو الآتي:
 أولاً:- مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخدامها:

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه " قائمة من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت" "Where- Got and where - Gone statement" حيث لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبعد سنوات عديدة تغير اسم هذه القائمة ليصبح " قائمة الأموال المخصصة" The Fund Statement. وفي سنة 1961 واعترافاً من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأهمية هذه القائمة، قام المعهد بتمويل بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار "دراسة الأبحاث المحاسبية رقم 2" (ARS) بعنوان "تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة" Flow analysis & Funds Flow Statement (Ls 2008: 340) (porwal, 1963). وفي سنة 1963 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) الرأي رقم (3) والذي أوصى فيه بتعديل اسم القائمة إلى "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها" "Statement Of Sources and Applications Of Funds" وبأن تعرض كمعلومات مكملة للتقارير المالية المنشورة، إلا أنها لا تحمل صفة الإلزام في العرض، وأن رأي المدقق في هذه القائمة يكون اختياريًا. (APB, 1963: 16). أما هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) فقد جعلت إعداد هذه القائمة إلزامياً بإصدار البيان رقم (117) وذلك في بداية سنة 1971 (Wolk et. al., 2004: 417).

ثانياً:- مرحلة التغيرات في المركز المالي :

أصدر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) في سنة 1971 الرأي المحاسبي رقم (19) بعنوان "قائمة التغيرات في المركز المالي" أُلزم فيها الشركات بضرورة أن تكون هذه القائمة إحدى القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المدقق الخارجي ، مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى (373: APB, 1971). وقد استمر إعداد هذه القائمة خلال المدة من سنة 1974-1987 وفقاً لمفهوم رأس المال العامل (مطروحي، 2009: 262). إن الفكر المحاسبي بدأ في توجيه الانتقادات فقد أشار الـ FASB في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) "الاعتراف والقياس في الكشوفات المالية، فقرة 13" حيث يقول المجلس يجب أن تظهر الكشوفات المالية للشركات كشفاً للتدفقات النقدية خلال الفترة يضاف إلى ما تقدم (النقد، النقد والاستثمارات قصيرة الأمد ، الأموال السريعة أو رأس المال العامل) والاختلافات الناتجة في تعريفات تدفقات الأموال من الأنشطة التشغيلية (النقد أو رأس المال العامل) الاختلافات في شكل القائمة (المصادر والاستخدامات) الاختلافات في تصنيفات بنود معينة في النشاط والإبلاغ . عن صافي التغيرات في مقدار الأصول والمطلوبات وليس إجمالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة . الافتقار الى اهداف واضحة لكشف التغيرات في المركز المالي والتي تم الإشارة لها كسبب رئيس لهذا الاختلاف (FASB, 1987, No5:5).

ثالثاً:- مرحلة الانتقال الى قائمة التدفقات النقدية :

نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها إلى قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل زاد الإهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغير في المركز المالي ، وفي سنة 1987 صدر عن مجلس معايير الحاسبة المالية FASB البيان رقم (95) الذي ألزم الشركات المساهمة الأمريكية بأصدار (قائمة التدفق النقدي) بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي ، والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ . وقد أوصى هذا البيان بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفق نقدي من النشاط التشغيلي وتدفق نقدي من النشاط الاستثماري وتدفق نقدي من النشاط التمويلي (FASB, 1987: 4-5). أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فهو الآخر قد طالب بإعداد هذه القائمة وذلك بموجب المعيار الدولي رقم (7) في سنة 1992 ، والذي ألزم الوحدات الاقتصادية بإعداد التدفقات النقدية دورياً ضمن مجموعة القوائم المالية المنشورة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" ، الصادر في سنة 1997 حيث عد قائمة التدفقات النقدية جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية (حنان والبلادي ، 2009: 387).

2-3: الحاجة الى معلومات التدفق النقدي :

لقد تسببت الثورة الصناعية في استمرارية ونمو الأعمال ، والتي تطلبت الكثير من الاموال لتمويلها ، وكذلك ادى التعقيد والزيادة الكبيرة في عدد الاعمال إلى تزايد الحاجة الى معلومات مالية دورية لقياس الربح والمركز المالي ، وبالتالي ازداد اهتمام المجتمع المالي بالمقاييس المعدة على وفق أساس الاستحقاق باعتبار أن صافي الدخل أفضل طريقة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية (Sharma, 2001: 16). وقد بدأ هذا الإهتمام بالتراجع وذلك بسبب أن الكثير من الوحدات الاقتصادية الناجحة قد حققت أرباح بمبالغ ضخمة ومع ذلك خرجت من السوق بسبب افتقارها للسيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها لاعتمادها على قائمة الدخل فقط (الفضل وآخرون ، 2000: 110). فقد تحقق بعض الوحدات أرباحاً كبيرة، ولكنها قد لا تستطيع توليد تدفقات نقدية موجبة من عملياتها، وكذلك قد لا يتناسب التدفق النقدي مع الأرباح المتحققة خلال فترات كثيرة من السنة، وينتج ذلك بسبب اختلاف توقيت الإيرادات والمصروفات والذي قد لا يتواءم دائماً مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، فهناك مبيعات ومشتريات تتم بالأجل، وكذلك قد لا يتفق توقيت سداد بعض المصروفات مع فترة حدوثها، والأمر نفسه فيما يتعلق بالإيرادات. ويترتب على ذلك ضرورة أن تقوم الوحدات بإدارة النقدية بحرص وعناية، فضلاً عن الإهتمام بالأرباح . ولأسباب نفسها فإنه يجب على المحللين الماليين الأخذ في الحسبان المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية فضلاً عن قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ويتضح مما تقدم أنه بالرغم من أهمية صافي الدخل لبقاء ونمو الوحدة الاقتصادية أن التدفق النقدي يعد عنصراً حاسماً في نجاحها ، فهو يتيح لها التوسع في عملياتها واستبدال الأصول القديمة ودفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم (حماد ، 2008: 455).

ومنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي بدأت الحاجة تتزايد بشكل مضطرد الى معلومات التدفقات النقدية. بسبب حالات الإفلاس التي تعرضت لها بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن قوائم الدخل لهذه الشركات كانت تفصح عن صافي دخل مرتفع وفي الوقت عينه كانت تواجه عجزاً في السيولة النقدية مما أضعف القناعة بقياسات الدخل ورأس المال العامل (Kam, 1990: 71). وقد أشارت دراسات ميدانية عديدة الى أنه يمكن التنبؤ بحالات الإعسار والإفلاس التي قد تتعرض لها بعض الوحدات الاقتصادية وذلك من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الاقتصادية (دحود، 2008: 210). كما أن محاسبة التدفق النقدي تستبعد التوزيعات المحاسبية غير المؤكدة في أساس الاستحقاق ، وبالتالي

انتاج معلومات مالية أكثر موضوعية وتزويد المستخدمين بمعلومات مالية جوهرية وحاسمة، وذلك لأن محاسبة التدفق النقدي لا تشتمل على التوزيعات ومشاكل المقابلة (19: Sharma, 2001).

أما (Kieso and others) من جانبهم فقد أكدوا على أن الغرض الرئيس من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة. وأن الغرض الثانوي لها هو توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية (Kieso et. al, 2010:1244). وعن فائدة

قائمة التدفقات النقدية فقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيان معيار المحاسبة المالية رقم (95) إلى أن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية، إذا ما استخدمت مع الإفصاحات والمعلومات ذات الصلة بالقوائم المالية الأخرى يمكن أن تساعد المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى. أماهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية فهي (6: FASB, 1987):

1- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
2- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على دفع أرباح الأسهم وحاجتها للتمويل الخارجي.

3- تقييم أسباب الاختلافات بين الدخل الصافي والمتحصلات والمدفوعات النقدية ذات الصلة.

4- تقييم التأثيرات الناتجة على المركز المالي للوحدة الاقتصادية من معاملاتها الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال المدة .

وبناء على ما تقدم وبسبب إعداد قائمة الدخل على أساس الاستحقاق وقائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مدخل رأس المال العامل، فقد واجه مستخدمو القوائم المالية صعوبات تتمثل في غموض التدفقات النقدية وإتساع الفجوة بينها وبين رقم صافي الربح، ولكون التدفقات النقدية الصافية المتولدة من العمليات التشغيلية هي المؤشر الحاسم لجودة الأرباح ولأهمية النقدية وما توفره من سيولة في سداد الديون وتوزيعات الأرباح وغيرها وليس صافي الربح، كل ذلك أدى إلى تزايد المطالبة بضرورة إلزام الوحدات الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية كقائمة رئيسة ومكملة للقوائم المالية الأخرى.

2-4: أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

ينظر إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية هو الفئة الأكثر أهمية من بين الفئات الثلاث، لأنه ينتج عن النشاط الرئيس (المدر) أو المنتج للدخل. إن النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية يوفر مؤشراً لقدرة الوحدة الاقتصادية على إنتاج النقدية من نشاطها الرئيس. إذ يجب على الوحدة الاقتصادية توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية لتمويل أنشطتها اليومية (47: 2005، Chotkunakitti). يتم البدء في فحص النقد الذي توفره الأنشطة التشغيلية، فإذا كان المبلغ كبيراً فإن ذلك يؤكد أن الوحدة الاقتصادية قادرة على توليد نقد كاف داخلياً من خلال عملياتها التشغيلية لتسديد التزاماتها دون الاضطرار للاقتراض أو لزيادة رأس المال. وإذا كان المبلغ قليلاً أو سالباً، فإنه يعد مؤشراً على عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقد الكافي من أنشطتها التشغيلية مما يضطرها إلى التفكير في الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة لسد العجز في السيولة لديها (الفداغ، 2002: 214).

إن الدائنين والمستثمرين لا يفضلون الاستثمار في الوحدة الاقتصادية التي لا تولد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية لتسديد الالتزامات المترتبة عليها والتوزيعات المستحقة لحملة الأسهم. فمن غير المتوقع أن تستمر الوحدة الاقتصادية في دنيا الأعمال اعتماداً على النقدية الواردة من الأنشطة الاستثمارية مثلاً، فأصول الوحدة الاقتصادية والاستثمارات الأخرى المتاحة للبيع سوف تستنفذ في وقت ما مما يعني التصفية التدريجية لها (ميجز وآخرون، 2006: 735) كما تستخدم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمحدد على صدق الربحية فإن صافي التدفق النقدي السالب من الأنشطة التشغيلية يشير إلى أن العمليات التشغيلية مستخدمة للنقدية أكثر من منتجة لها كما هو متوقع في الظروف الاعتيادية، وتؤدي التدفقات النقدية السالبة من الأنشطة التشغيلية والمصاحبة لوجود صافي الربح إلى الحكم على رداءة هذا النوع من الربح (حماد، 2007: 186). كما تكمن أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في أنها مؤشر على قدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد التوزيعات النقدية لحملة أسهمها وخدمة دينها أو إمكانية التوسع في الاستثمار، وكلما كان صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية موجباً دل ذلك على جودة سيولة الوحدة وربحياتها (حماد، 2006: 287).

المحور الثالث

أهمية جودة الأرباح والعوامل المؤثرة بها

3-1: مفهوم جودة الأرباح:

لقد تناول الباحثون والخبراء المتمرسون مفهوم جودة الأرباح في مجال المحاسبة بمعان عدة، وذلك تبعاً لاختلاف وجهات نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة. إذ يرى الباحثون في المجالات المالية أن شمول الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يؤدي إلى التقليل من جودة الأرباح حتى ولو توافق ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وهذا يتناقض مع رأي واضعي المعايير المحاسبية والمشرعين والمدققين. بأن الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. أما الدانين من جانبهم فأنهم يعدونها ذات جودة عالية كلما تمتعت بقدر أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية. في حين ينظر المساهمين إلى الأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة إذا ما عكست الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجية عن سيطرتهم (Dechow&Schrand,2004:2).

وبناءً على ما تقدم فقد وضعت تعاريف متعددة لجودة الأرباح، وذلك على وفق تصورات الكتاب والباحثين الذين انطلقوا في تعريفهم لها من وجهات نظر وزوايا مختلفة والخاصة بطبيعة الأهداف المرجو تحقيقها من استخدام القوائم المالية كالأهداف المتعلقة بتقييم الأداء المالي الحالي للوحدة الاقتصادية، وكذلك التنبؤ بقدرتها على الاستمرار وتحقيق أرباح مستقبلية.

فقد عرفها (Entwistle &Phillips) وذلك بالانطلاق من وجهة نظر واضعي المعايير مثل (مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB). حيث ذكر بأن "القوائم المالية التي تتضمن الأصول والمطلوبات والعوائد يجب أن تعكس الموقف الحقيقي لوحدة الأعمال وأن المعلومات المالية المقدمة من خلال تقارير الإبلاغ المالي يجب أن تكون مفيدة للمستثمرين، والدانين والجهات ذات العلاقة الأخرى في تقييم الوحدة الاقتصادية ويمكن الاستناد إليها في اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة" (Entwistle &Phillip,2003:85).

أما Penman فقد عرفها وذلك بالانطلاق من وجهة نظر المحللين الماليين، التي تنطوي على أن الجزء الأهم في التحليل هو عادة ما يكون التنبؤات، لذلك فإنه أشار إلى أن "الأرباح تكون جيدة إذا ما كانت مؤشراً جيداً للأرباح المستقبلية" (Penman, 2003: 81).

وانسجماً مع التعريف السابق فقد أشار Richardson إلى أن "مفهوم جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية" (Richardson,2003:49).

وعلى المنوال نفسه عرفت بأنها "قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للوحدة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية" حيث أكد بأن جودة الأرباح تتمثل في الثبات والاستمرارية وعدم تذبذبها (Bellovary et al., 2005:32).

ومن زاوية الأهمية النسبية لمفردات قائمة الدخل فقد عرفها Chan and others بأنها "المدى التي تعكسه الأرباح المقرر عنها عن أساسيات التشغيل" (Chan et al., 2001:1).

وانطلاقاً من دور الأرباح في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية فقد عرفت جودة الأرباح من قبل (Dechow &Schrand) بأن "الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للوحدة الاقتصادية، كما أنها تمثل مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياساً جيداً عن قيمة الوحدة الاقتصادية" (Dechow&Schrand,2004:5).

وفي السياق ذاته عرفها Hermanns بأنها "مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للوحدة الاقتصادية" (Hermanns,2006:5).

ومن زاوية ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية فقد عرفت من قبل Dechow and Dichev بأنها "كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى" (Demerjian,2006: 3).

أما Sloan فانطلق في تعريفه بالاعتماد على مكونات الأرباح إذ قسم الأرباح إلى (مستحقات وتدفقات نقدية تشغيلية) وأشار إلى أن "النسبة الأعلى للتدفق النقدي التشغيلي إلى صافي الدخل تكون أعلى جودة لذلك الدخل" (Sloan,1996:293).

ومن منطلق المزايا عرفها Kirschenheiter & Melumad بأن " الأرباح عالية الجودة هي الأرباح التي تكون أكثر إفصاح واقرب إلى قيمة الوحدة في المدى الطويل" (Kirschenheiter & Melumad, 2004:2).

ومن زاوية الافتقار ما بين الدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي فقد اتخذ Shipper and Vincent منحى مختلف عندما عرفوها بأن الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما تتمثل " المدى الذي تمثل فيه الأرباح المقرر عنها الدخل الهكسي بشكل صادق" (Shipper & Vincent, 2003: 98).

ويشير هذا التعريف إلى حقيقة أن الدخل المحاسبي يجب أن يعكس بشكل واقعي الدخل الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، ويركز (Shipper & Vincent) على فائدة القرار كخاصية رئيسة للأرباح والتي تقترب من أو تساوي الدخل الهكسي*.

وعلى وفق المنحى نفسه يقترح (Schroeder and other) في تعريفهم لجودة الأرباح من التعريف السابق عندما عرفوها بأنها " درجة الارتباط بين الدخل المحاسبي للوحدة ودخلها الاقتصادي" (Schroeder et al., 2009: 290).

وقد استخدم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مصطلح جودة الأرباح الحالية (Quality) of Current Earning بشكل صريح لوصف مضامين الأرباح الحالية في الأرباح المستقبلية في المعيار رقم (132) " وذكر بأن مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى معلومات حول جودة الأرباح الحالية بضمنها المبالغ المعترف بها وغير المعترف بها ، والتي تكون مفيدة للتنبؤ بأرباح الفترات المستقبلية بأسلوب فعال وكفوء" (Richardson et al., 2001:20).

ويلاحظ مما تقدم اختلاف الزوايا والمنطلقات التي انطلق منها واضعو التعاريف لجودة الأرباح، فقد انطلقوا من استمراريته ومدى قدرتها على عكس أداء إدارة الوحدات الاقتصادية وإمكانية استخدامها بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية وغيرها من المنطلقات.

2-3 : الأطراف المهتمة بجودة الأرباح:

تتمتع أرباح الوحدات الاقتصادية بأهمية كبيرة ، إذ تعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين (Dechow, 1994:4). وتعد جودة الأرباح ذات فائدة لكل مستخدمي القوائم المالية وأبرزهم المستثمرون الحاليون والمحتملون والدائنون، لكنهم يختلفون من حيث مواضع التركيز. لاتزال الأطراف المهتمة تنظر إلى الأرباح بأنها الناتج النهائي لنشاط الوحدة الاقتصادية، تقيس الأداء الحالي لها وتعطي نظرة عن المستقبل (Steinwender, 2008:11). وفيما يأتي أهم الأطراف المهتمة بجودة الأرباح ومجالات اهتمامهم فيها:

أولاً:- المستثمرون الحاليون والمحتملون:

إن المستثمرين الحاليين (المساهمين) أو المستثمرين المحتملين يهتمون بشكل كبير بقدرة الوحدات الاقتصادية على توزيع الأرباح، واستمرارية هذه التوزيعات، ومقدار هذه التوزيعات (Farinha, 2007: 7). فهم يريدون لاستثماراتهم أن تدفع، أي أنهم يشترون الأرباح (buy Earning) كما ذكر (). Penman, 2003:80 ومما لاشك فيه أن دفع مقسوم الأرباح يعتمد بشكل كبير على الأرباح الحالية فضلاً عن عوامل ومتغيرات أخرى، وبالتالي ينعكس على الدخل الشخصي للمستثمرين . كما ان قرار الاستثمار الإضافي يتخذ في ضوء تقييم الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية ، وبذلك يستفيد حملة الاسهم و المستثمرون المحتملون من الأرباح كمؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ثانياً:- الدائنون والموردون:

يرغب كل من الدائنين والمجهزين في التعرف على المتانة المالية للوحدة الاقتصادية وسيولتها وقدرتها الإيفائية وذلك من خلال رقم الأرباح المقرر عنها، إنهم يعدون السيولة العالية مهمة لاتخاذ قراراتهم في منح القروض والأئتمان للوحدة الاقتصادية (Steinwender, 2008:11). ولكن الاعتماد على رقم الربح بحد ذاته وخاصة إذا كان مبالغ فيه يخفي ضعف القدرة الإيفائية للوحدة الاقتصادية ويضلل المقرضون ويدفعهم بشكل خاطئ إلى استمرار إقراضهم للوحدة الاقتصادية أو تمديد مدة القرض (Shipper & Vincent, 2003: 98).

ثالثاً: المنظّمون وواضعو المعايير والمدققون:

واضعو المعايير يرون أن جودة التقارير المالية مؤشراً غير مباشر لجودة معايير الإبلاغ المالي، لذلك يطالب واضعو المعايير المحاسبية بالتغذية الراجعة للتأكد فيما إذا كانت المعايير الصادرة كفوءة ، أي انهم

* يقصد بالدخل الهكسي: المبلغ الذي يمكن للفرد أن يستهلكه خلال مدة معينة ويبقى ميسور الحال في نهاية تلك المدة كما كان في بدايتها (Glautie et al., 2011:438).

يتجهون باتجاه المخرجات التي تتضمن الأرباح المفصح عنها ، وإن الإطار المفاهيمي للـ FASB يشير إلى فائدة القرار كمعيار لتقويم كفاءته (Shipper and Vincent 2003: 98-99). كذلك أشارت دراسة (Dechow & Schrand) بأن المشرعين وواضعي المعايير ينظرون إلى أن الأرباح تتمتع بمستوى مرتفع من الجودة إذا تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. رابعاً:- الصحافة والمحللون الماليون:

إن الصحافة والمحللين الماليين بحاجة إلى إعداد التقييمات والتوقعات لأداء الوحدات الاقتصادية. ولذلك فهم يفضلون أن تكون الأرباح شفافة ويمكن التنبؤ بها، بحيث يمكن أن تعطي تنبؤاً صحيحاً. (Dechow & Schrand, 2004: 2).

خامساً:- الإدارة:

ينقسم اهتمام الإدارة في جودة الأرباح إلى جزئين. أولاً للإدارة دور في إرضاء المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين على توقعاتهم لجودة الأرباح. وثانياً ممكن أن يكون هناك اتصال بين مكافآت الإدارة وبقاء العاملين في وظائفهم والأرقام المحاسبية المقرر عنها كقياس للأداء (Steinwender, 2008: 11). وقد بينت دراسة (Francis and others)، أن سمعة المديرين التنفيذيين ترتبط بجودة الأرباح ، ولا ترتبط بالنمو في الربح فقط ، حيث أن نمو الأرباح في سنوات معينة قد يعود إلى أحداث ظروف غير متكررة ولا تتصف بالاستمرارية. أما جودة الأرباح فتشير إلى استمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية ، وبالتالي فإن المديرين يريدون تحقيق أرباح تتسم باستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة ، إذ تعكس هذه الخصائص مستوى جيد لجودة الإرباح لأن ، هذه الخصائص تحسن سمعة المديرين لدى المحللين الماليين والمستثمرين (Francis et al, 2006: 30).

سادساً:- الجمهور:

لقد أشار (Shipper and Vincent) بأن قرارات الاستثمار المعتمدة على الأرباح ذات الجودة المنخفضة أو الأرباح الناقصة تؤدي إلى توزيع غير صحيح وغير مقصود للثروة ، إذ أنها قد تقود إلى تحول الموارد الاقتصادية من مشاريع مربحة وقادرة على تنمية الموارد ، إلى مشاريع خاسرة غير قادرة على الاحتفاظ بالموارد المؤتمن عليها وتنميتها ، وبالتالي لا تكون لديها أي مساهمة في خدمة المجتمع

3-3: العوامل المؤثرة في جودة الأرباح:

فيما يأتي العوامل المؤثرة في جودة الأرباح :

أولاً:- العوامل الداخلية:

تؤثر بعض العوامل الداخلية ، مثل التقلبات العالية في مستوى النشاط وبعض الخصائص التي تختلف من صناعة إلى أخرى ، وكذلك السياسات المحاسبية ، وسياسات منح الحوافز على جودة الأرباح .

ثانياً:- العوامل الخارجية:

تتأثر جودة الأرباح بعوامل خارجية عن الوحدة الاقتصادية. وإن هذه العوامل قد تجعل جودة الأرباح أكثر أو أقل موثوقية. أحد هذه العوامل جودة الأرباح الخارجية (الأجنبية). حيث تتأثر جودة الأرباح الخارجية بالصعوبات وعدم التأكد من استعادة الأموال، وكذلك تقلبات العملة، الأوضاع السياسية والاجتماعية، الأعراف المحلية والتنظيم. ففي بعض البلدان قد تفتقد بعض الوحدات المرونة بتسريح العاملين والذي يحول بشكل أساسي العمل إلى كلفة ثابتة .

ثالثاً:- التنظيم

إن التنظيم هو العامل المؤثر الآخر في جودة الأرباح ، فإن البيئة التنظيمية على سبيل المثال، يمكن لها أن تعطي منفعة عامة تؤثر على تلك الجودة ، أما التنظيم الغير ودي فإنه قد يؤثر على الكلف وأسعار البيع ، والذي يقلل من جودة الأرباح بسبب زيادة حالة عدم التأكد للأرباح المستقبلية. وكذلك ثبات وموثوقية مصادر الأرباح تؤثر على جودة الأرباح (Wild et al, 2007: 99-100) .

رابعاً:- جودة المحاسبة

تعد جودة المحاسبة من العوامل المؤثرة أيضاً على جودة الأرباح فهي متغير رئيس يؤثر على كيفية معالجة الأرباح كنتيجة نهائية لحسابات الوحدة الاقتصادية. فمن المفترض أن هناك علاقة ايجابية بين جودة المحاسبة العالية وجودة الأرباح العالية. وهذا يبدو منطقياً فقط لأنه الأرقام الصحيحة حقيقية وموثوق بها يمكن أن تكون ذات نوعية جيدة.

أن جودة المحاسبة يمكن أن تنقسم إلى حقلين. الحقل الأول جودة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) بصفة عامة. الحقل الثاني جودة تطبيق هذه المبادئ (GAAP) بصفة خاصة . إن الأول يشير إلى حقيقة بأن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً

لا تناسب بشكل جيد جميع الوحدات الاقتصادية. إنها تختلف في قدرتها على الامساك بجميع النواحي ذات القيمة في للوحدة الاقتصادية. على سبيل المثال الوحدات ذات النمو العالي ، و الأصول غير الملموسة، والمعاملات المعقدة أو بيئة الأعمال المتقلبة هي طرق غير مفضلة اليوم للتقرير المالي. (Dechow&Schrand,2004:3).

أما الحقل الثاني إن جودة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً يعتمد على كيفية اختيار الطرق الممكنة ، والتقديرات ، والإجراءات من بين البدائل المتاحة ، لذلك فإن الإبقاء البسيط بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ليس كافياً . بل يتطلب أن تعكس المحاسبة عمليات الوحدة بشكل صادق ، حتى ولو تترك القواعد والتعليمات فرصة للاختيار من بينها.

وعليه فإن الجهات المنظمة مثل هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة قد حاولت أن تضيق مجالات الاختيار في التطبيقات المحاسبية في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد الفضائح المحاسبية ، مثل فضيحة انرون وغيرها ، وذلك لإجبار الوحدات الاقتصادية على الالتزام بمحاسبة ذات نوعية جيدة (Steinwender,2008:13).

خامساً:- إدارة الأرباح

لقد عرف (Schipper,1989) إدارة الأرباح* بأنها " هي عملية التدخل من جانب الإدارة والتي تستهدف التقارير المالية ، والقصد منها تحقيق المنافع الخاصة لها " (Wild et al., 2007: 86) . وتعد إدارة الأرباح والتلاعب فيها على القدر نفسه من الأهمية في التأثير على جودة الأرباح ، وتستخدم إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودتها. لذلك أنه مع بقاء جميع العوامل الأخرى على ما هي عليه، فإن الأرباح التي تدار بشكل أقل تكون أعلى في جودتها، أي العلاقة عكسية بين الاثنين (Lo,2007:3).

سادساً:- هياكل حوكمة الشركات

تلعب هياكل حوكمة الشركات دوراً فاعلاً في التأثير على جودة الأرباح وبشكل خاص آلياتها المتمثلة بالتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كقوة رقابية في الوحدة الاقتصادية ، وقد أظهرت دراسة (Dechow1996) عن التلاعب في الأرباح أن الوحدات الاقتصادية ذات هياكل الحوكمة الضعيفة تكون أكثر احتمالاً في أن تكون عرضة لإجراءات حياة تداول الأوراق المالية من خلال تدخلها في كشف التلاعب في الأرباح (Dechow&Schrand,2004:62).

نستنتج من ذلك أنه كلما كانت هياكل الحوكمة في الوحدة الاقتصادية قوية ، كلما زادت جودة الأرباح ، لأن إدارة الأرباح في ظل الرقابة الجيدة ستكتشف مبكراً ويتم معالجة آثارها مما ينعكس على جودة الأرباح المقرر عنها .

سابعاً:- جودة الإفصاح.

إن العامل الأخير المؤثر على جودة الأرباح هو جودة الإفصاح ، في الواقع أن جودة الإفصاح ليس له تأثير مباشر على الأرباح ، لكنه يضع شروطاً أساسية لتحليل المالي . وبالاستناد إلى الأرقام المفصّل عنها في التقارير المالية على سبيل المثال ، يمكن أن يدرس المستثمرون والمحللون الماليون نوعية الأرباح . وحتى لو كانت نوعية الأرباح عالية إلا أنه لا يمكن ملاحظتها من خلال البيانات المعروضة ، والتحليل المالي ، والتنبؤات فإنها لا يمكن أن تكشف عن الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية (Steinwender,2008:15).

* يقصد بإدارة الأرباح هو التدخل المقصود من قبل الإدارة في عملية الإبلاغ الخارجي بهدف الحصول على مكاسب خاصة ، وتحصل إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون الأحكام الشخصية في الإبلاغ المالي وفي هيكلة المعاملات المالية لأحداث التغير في التقارير المالية ، اما لتضليل أصحاب العلاقة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية أو للتأثير على النتائج التعاقدية ، التي تعتمد على الأرباح المقرر عنها (Lo,2007: 2).

المحور الرابع الجانب التطبيقي

يناقش هذا المحور نتائج فرضية الدراسة من خلال. أولاً تقييم الأرباح باستخدام مؤشرات الربحية المستندة إلى أساس الاستحقاق ، إذ تعد الربحية هدف أساسي، وأمر ضروري لبقاء عمل الوحدة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون. وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، أن الشركة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح. فيما تمثل الجانب الثاني في تقييم جودة الأرباح باستخدام المؤشرات المالية المستندة إلى أساس النقدي (قائمة التدفقات النقدية) . لبيان دور هذه المؤشرات في تقييم جودة الأرباح وإظهار الوضع المالي للشركة.

أولاً: تقييم الأرباح وفق النسب المالية المستندة إلى أساس الاستحقاق (نسب الربحية)
1- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات

جدول رقم (1)

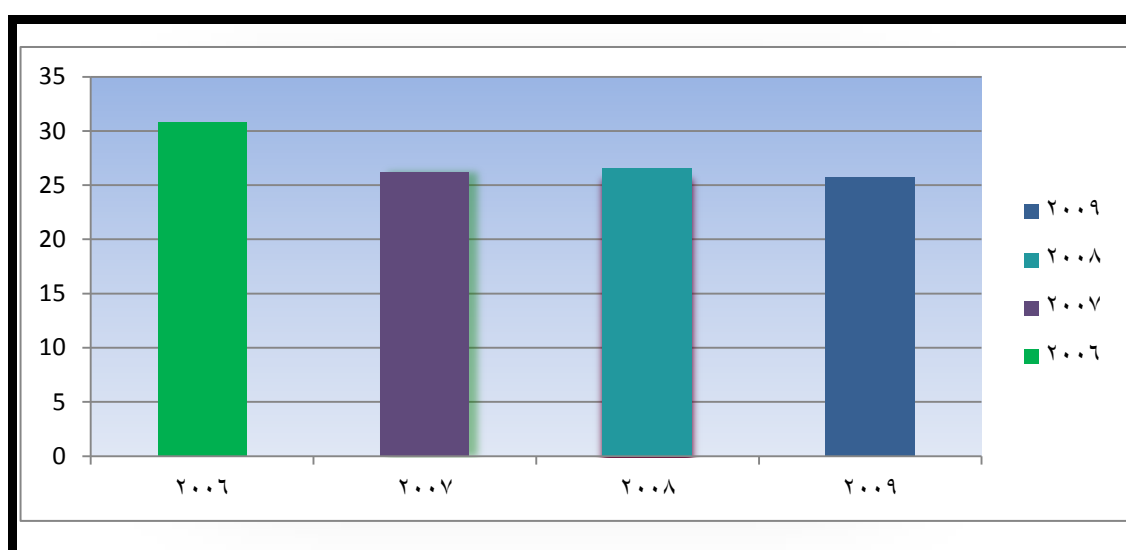
نسبة مجمل الربح إلى المبيعات للسنوات المالية مابين (2006- 2009) (المبالغ بالدينار)

السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
574202105	490786944	326211373	241023235	مجمل الربح
2230410778	1851292872	1248906572	784099870	÷ صافي المبيعات
%25.744	%26.510	%26.119	%30.738	نسبة مجمل الربح *100%

يعد مجمل الربح الخطوة الأولى في اعداد قائمة الدخل فهو عبارة عن طرح كلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات ، وتوضح هذه النسبة العلاقة بين عنصرين مهمين في تحديد الربحية ، فكلما زادت هذه النسبة مقارنة بالسنوات الاخرى فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل ، وقد كان تحليل نسبة مجمل الربح للسنوات الاربع الماضية كالتالي (%30.738 و %26.510 و %26.119 و %25.744) حيث كانت أعلى نسبة في سنة 2006 ويشير اتجاه المعدل إلى ان تكاليف المواد كانت منخفضة في هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى ، اما مبيعات الشركة فكانت في تزايد ، ويشير معدل مجمل الربح إلى نسبة ماتبقى للشركة من المبيعات لتغطية مصروفاتها البيعية والإدارية .

الشكل (1)

نسبة مجمل الربح للسنوات المالية مابين (2006- 2009)



2- نسبة الربح التشغيلي الى المبيعات

جدول رقم (2)

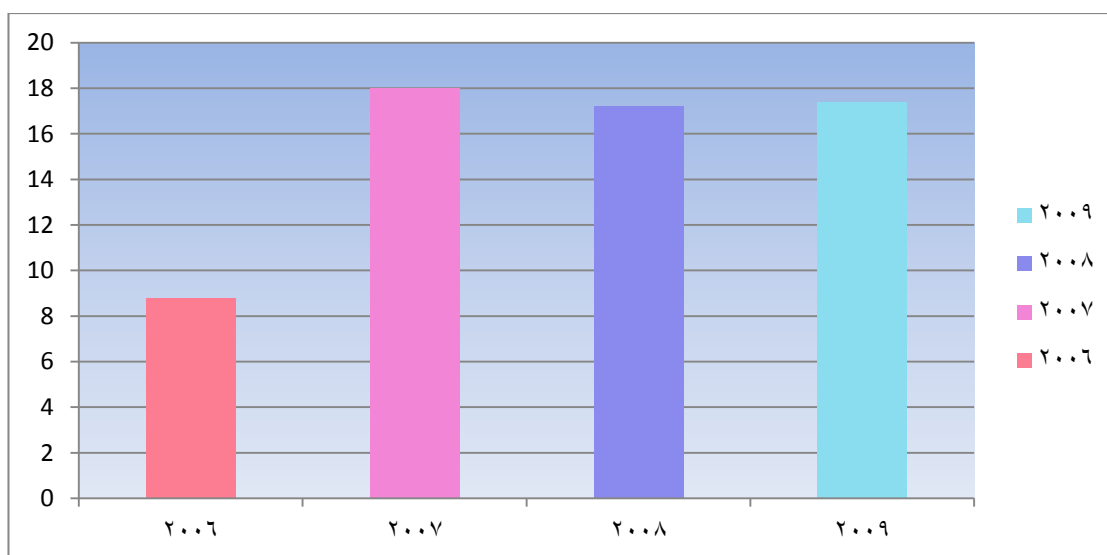
نسبة الربح التشغيلي الى المبيعات للسنوات المالية مابين (2006- 2009) (المبالغ بالدينار)

السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
387708590	318517897	224990202	68728806	صافي الربح التشغيلي
2230410778	1851292872	1248906572	784099870	صافي المبيعات
%17.382	%17.205	%18.014	%8.765	نسبة الربح التشغيلي %100*

تعد هذه النسبة مؤشر لكفاءة الشركة في تحقيق الارباح التشغيلية ، كذلك ان ارتفاع هذه النسبة مقارنة بالسنوات الاخرى يشير الى ارتفاع المبيعات من سنة لأخرى رغم ارتفاع التكاليف التسويقية والادارية ، وقد تبين عند الحساب بأن أفضل نسبة للربح التشغيلي كانت في سنة 2007 بمقدار (%18.014) وهي مؤشر على نجاح العملية الاساسية للشركة . اما سنتي (2008 و 2009) فقد كان هناك تقارب بالنسب ، أما سنة (2006) فان نسبة الربح التشغيلي الى المبيعات قد انخفضت عن نسبة مجمل الربح الى المبيعات للسنة نفسها وهذا يشير الى ارتفاع التكاليف التسويقية بالمقارنة مع السنوات

الشكل (2)

نسبة الربح التشغيلي للسنوات المالية مابين (2006- 2009)



3- نسبة صافي الربح الى المبيعات

جدول رقم (3)

نسبة صافي الربح الى المبيعات للسنوات المالية مابين (2006- 2009) (المبالغ بالدينار)

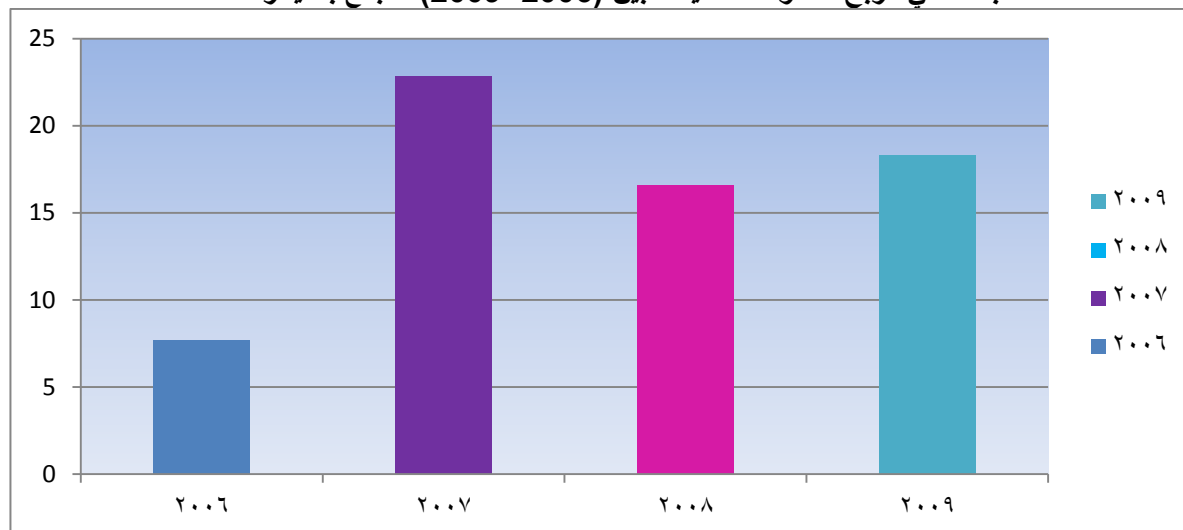
السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
401559400	307394966	284788439	60427759	صافي الربح
2230410778	1851292872	1248906572	784099870	÷ صافي المبيعات
%18.293	%16.604	%22.803	%7.7069	نسبة صافي الربح*%100

من خلال الجدول رقم (3) ، فان نتائج الحساب قد اوضحت أن أعلى نسبة لصافي الربح هي في سنة (2007 و 2009) ، والتي كانت بمقدار (%22.803) و (%18.293) وهي متفقة مع نسبة الربح التشغيلي ، بينما أظهرت النتائج عند حساب مجمل الربح الى المبيعات في الجدول رقم (1) للسنتين (2007 و 2009) العكس ، إذ حققت هذه السنوات اقل نسبة لمجمل ربح وكانت بمقدار (%26.119) و

(25.744%) وهذا يشير إلى أن الشركة قد اعتمدت في هذه السنوات على مصادر أخرى مثل ، الإيرادات التحويلية والإيرادات الأخرى ، فضلاً عن ارتفاع نشاطها الجاري ، فيما انخفضت النسبة في سنة (2006) انخفاضاً شديداً عن نسبة مجمل الربح إلى المبيعات للسنة نفسها ، وهذا يدل على وجود مصروفات غير تشغيلية كبيرة لدى الشركة .

الشكل (3)

نسبة صافي الربح للسنوات المالية ما بين (2006- 2009) المبالغ بالدينار



4 - نسبة العائد على الاستثمار

جدول رقم (4)

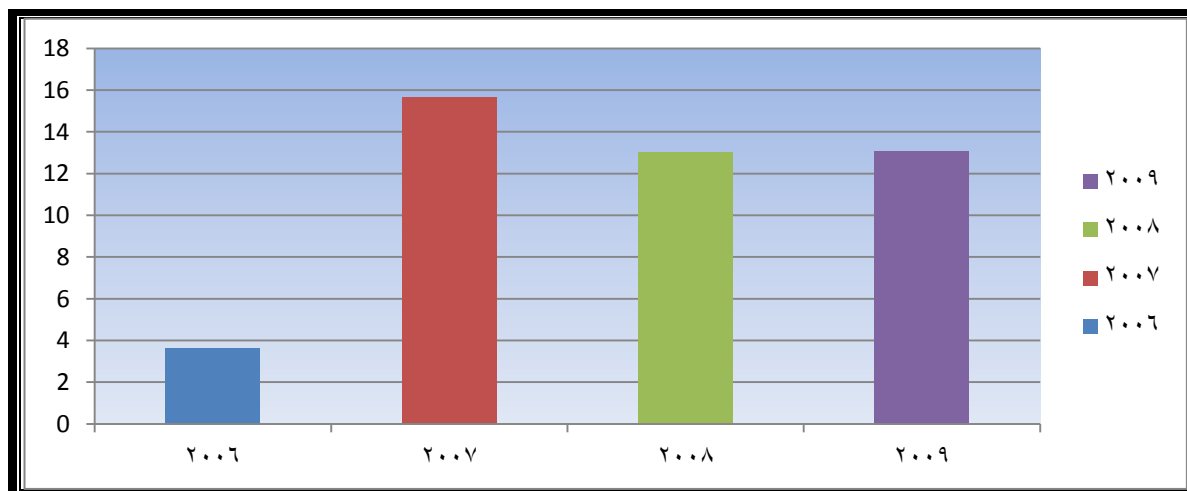
نسبة العائد على الاستثمار للسنوات المالية ما بين (2006- 2009) المبالغ بالدينار

السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
401559400	307394966	284788439	60427759	صافي الربح
3081534302	2363791002	1819346180	1679428066	÷ مجموع الموجودات
%13.031	%13.004	%15.653	%3.598	نسبة العائد على الاستثمار*100%

بلغت أقل نسبة للعائد على الاستثمار بمقدار (3.598%) في سنة 2006 في حين حققت سنة 2007 أعلى نسبة وكانت بمقدار (15.653%) . ويعزى هذا إلى ارتفاع نسبة صافي الربح قياساً بمجموع الموجودات ، أما فيما يخص سنتي (2008 و 2009) فقد كانت النسب متقاربة.

الشكل (4)

نسبة العائد على الاستثمار للسنوات المالية ما بين (2006- 2009)



5- نسبة العائد على حقوق الملكية

جدول رقم (5)

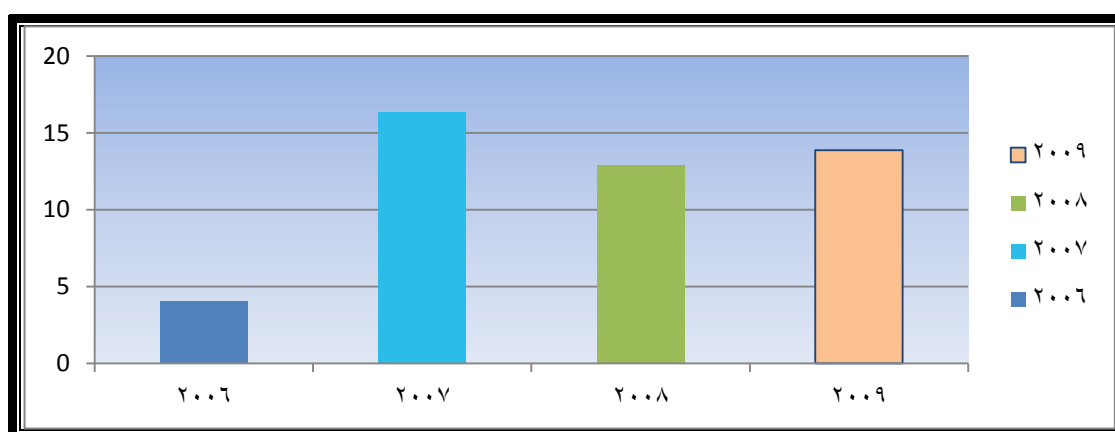
نسبة العائد على حقوق الملكية للسنوات المالية مابين (2006-2009) المبالغ بالدينار

السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
401559400	307394966	284788439	60427759	صافي الربح
2893604541	2389696236	1743754521	1481092449	÷ حقوق الملكية
%13.877	%12.863	%16.331	%4.079	نسبة العائد على حقوق الملكية*100%

يتضح في الجدول أعلاه ان اقل نسبة للعائد على حقوق الملكية كانت في سنة 2006 ويعود السبب في ذلك إلى قلة مبلغ صافي الربح لهذه السنة. وان أعلى نسبة للعائد على حقوق الملكية قد تحققت في سنة (2007) وتعزى هذه الزيادة في الارتفاع الكبير الذي حصل في مبلغ صافي الربح قياساً إلى حقوق الملكية، التي هي الأخرى قد ارتفعت الا ان نسبة ارتفاعها اقل بكثير من نسبة ارتفاع صافي الربح. اما بالنسبة للعائد الخاص بالسنتين (2008 و2009) فقد كان متقارب.

الشكل (5)

نسبة العائد على حقوق الملكية للسنوات المالية مابين (2006-2009)



ثانياً: تقييم جودة الأرباح وفق النسب المالية المستندة الى الاساس النقدي
1- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

جدول رقم (6)

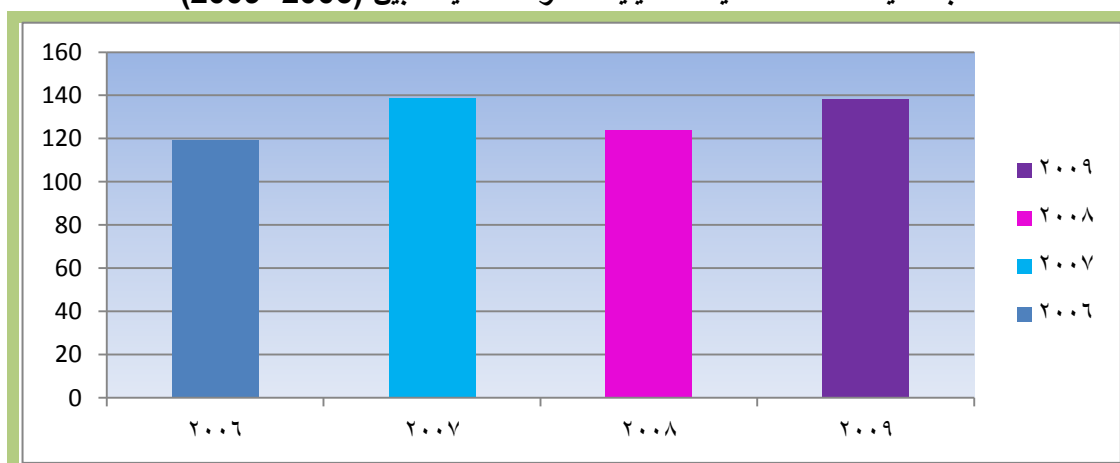
نسبة التدفقات الداخلة الى التدفقات الخارجة للسنوات المالية مابين (2006-2009) بالدينار

السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
2249687238	2049307557	1322610176	760120108	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية
1625677438	1656432724	952003991	638320642	÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية
%138.384	%123.718	%138.929	%119.081	= نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية*100%

يستدل من الجدول أعلاه أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية كانت جيدة في سنة (2007 و2009) نتيجة لزيادة حجم التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة على التدفقات النقدية الخارجة ، والذي يبدو من الوهلة الأولى مؤشراً جيداً للشركة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات الرئيسية ، في حين بلغت النسب الاقل في سنة 2006 و2008 ولكن من خلال المؤشرات المتبقية سوف نكتشف العكس .

الشكل (6)

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للسنوات المالية ما بين (2006-2009)



2- مؤشر دليل النشاط التشغيلي

جدول رقم (7)

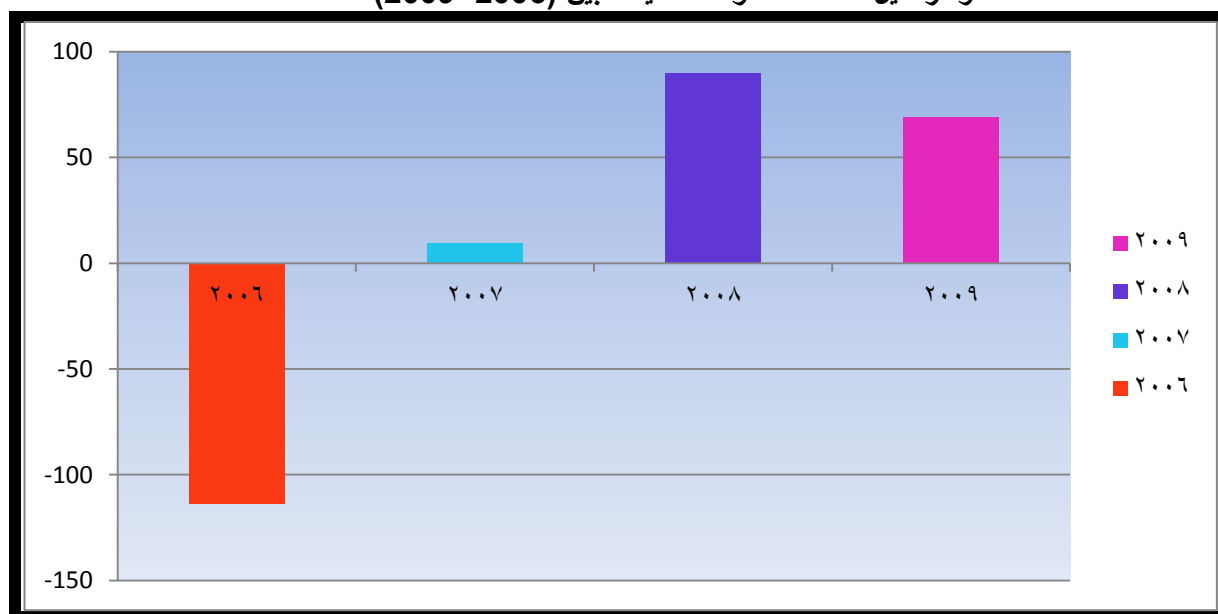
نسبة مؤشر دليل النشاط التشغيلي للسنوات المالية ما بين (2006-2009) (بالدينار)

السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
268113774	285734019	21584035	-78222757	صافي التدفق النقدي التشغيلي
387708590	318517897	224990202	68728806	صافي الربح التشغيلي
%69.153	%89.707	%9.593	%-113.813	مؤشر دليل النشاط التشغيلي*100%

أظهرت هذه النسبة نتائج مختلفة عن نتائج النسبة السابقة ، وقد ظهر هذا الاختلاف بسبب استخدام صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية ، والذي يتضمن بعض العوامل المؤثرة في تخفيض صافي التدفقات النقدية التشغيلية ، إذ كانت أفضل نسبة في سنة (2008) والتي تعزى إلى ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي مقارنة بالسنوات الأخرى و تراجع النسبة في سنة (2006) إذ كانت سالبة ، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي والذي كان سالب ، كذلك الانخفاض الملحوظ في سنة (2007) بعد أن كانت قد حققت أفضل نسبة لكفاية التدفقات النقدية وأفضل نسبة من حيث تحقيق الأرباح ، إلا أن ارتفاع مبلغ مستحقات التشغيل في هذه السنة ، أدى إلى الانخفاض الملحوظ بهذا الشكل ، والذي يعني انخفاض جودة الأرباح في هذه السنة.

الشكل (7)

مؤشر دليل النشاط للسنوات المالية ما بين (2006-2009)



3- مؤشر النقدية التشغيلية

جدول رقم (8)

مؤشر النقدية التشغيلية للسنوات المالية مابين (2006 - 2009) (بالدينار)

السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
268113774	285734019	21584035	-78222757	صافي التدفق النقدي التشغيلي
401559400	307394966	284788439	60427759	صافي الربح
%66.768	%92.953	%7.578	%-129.448	مؤشر النقدية التشغيلية *100%

يتبين من الجدول أعلاه ان افضل مؤشر للنقدية التشغيلية كان في سنة (2008) و(2009) على التوالي ، وهو نتيجة لارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي، في حين كان المؤشر سالباً في سنة (2006) وهو نتيجة للتدفق النقدي التشغيلي الذي كان سالب ، مما يظهر جميع المؤشرات في هذه السنة بشكل سالب، امافي سنة (2007) فيتضح انخفاض المؤشر بشكل كبير جداً مقارنة بالسنتين التاليتين وقد تم تفسير هذا الانخفاض من خلال تفسير الجدول السابق.

الشكل (8)

مؤشر النقدية التشغيلية للسنوات المالية مابين (2006-2009)



4- نسبة التدفق النقدي التشغيلي

جدول رقم (9)

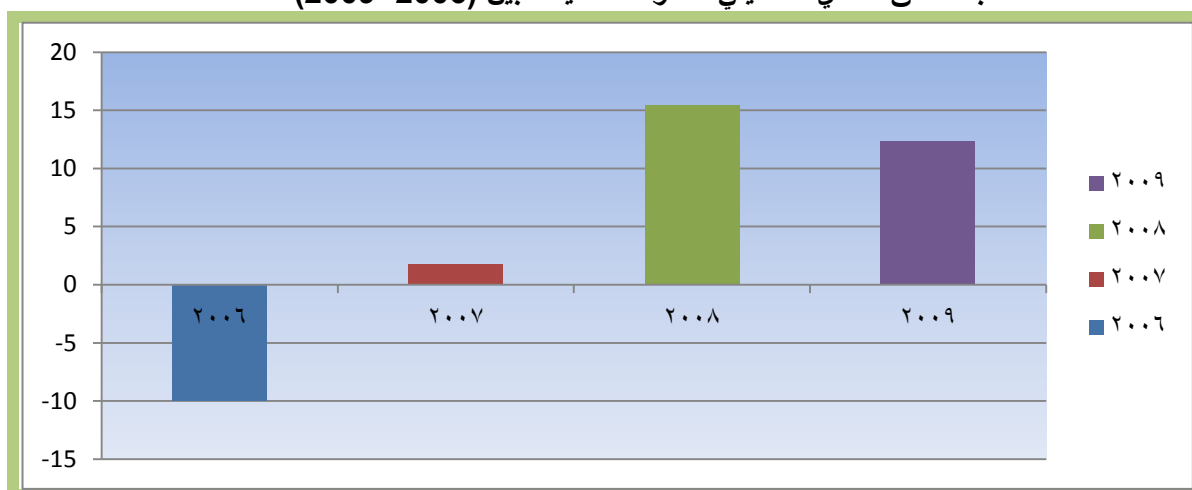
نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنوات المالية مابين (2006 - 2009) (بالدينار)

السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
274757424	285734019	21733924	-78222757	صافي التدفق النقدي التشغيلي
2230410778	1851292872	1248906572	784099870	صافي المبيعات
%12.3186	%15.434	%1.740	%-9.976	نسبة التدفق النقدي التشغيلي *100%

يستدل من الجدول ان حجم صافي المبيعات كان في تزايد خلال السنوات في الشركة عينة الدراسة، ولكن نتيجة لتذبذب حجم صافي التدفق النقدي التشغيلي ، والذي ادى الى ظهور النسب بشكل متذبذب ايضاً ، وقد ذكر بان هذه النسبة توضح مدى سياسة الشركة في تحصيل النقدية وانه كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات.

ويمكن القول بان هذه النسبة لاتتعلق فقط بتحصيل النقد من المدينين ، وانما تنطوي تحت هذه النسبة عناصر مؤثرة اخرى مثل ، حساب المخزون وحساب الدائون فضلاً عن الايرادات المستلمة والمصروفات المدفوعة، والتي يتكون منها التدفق النقدي التشغيلي.

شكل رقم (9)
نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنوات المالية ما بين (2006 - 2009)



5- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول

جدول رقم (10)

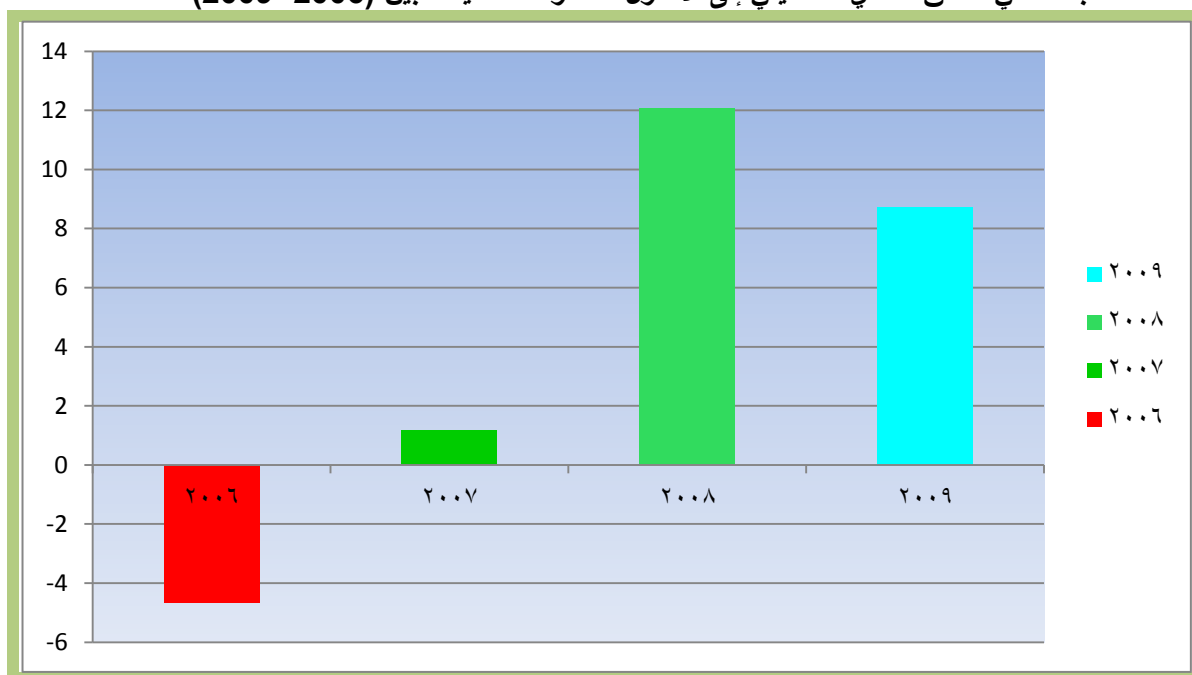
نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول للسنوات المالية ما بين (2006 - 2009) بالدينار

السنوات المالية				التفاصيل
2009	2008	2007	2006	المعادلة:-
268113774	285734019	21584035	-78222757	صافي التدفق النقدي التشغيلي
3081534302	2363791002	1819346180	1679428066	الأصول الكلية
%8.700	%12.087	%1.186	%-4.657	نسبة العائد على الأصول *100%

ان أعلى نسبة لصافي التدفق النقدي التشغيلي على الأصول كانت في سنة (2008) وتوضح هذه النسبة مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ، وقد انخفضت النسبة في سنة (2009) ، وذلك نتيجة لانخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي لهذه السنة مصحوباً في ارتفاع مبلغ الأصول الكبير عن السنة السابقة ، مما يشير الى العلاقة العكسية بين حجم الأصول ونسبة العائد على الأصول من التدفق. في حين انخفضت هذه النسبة في سنة (2006 و 2007).

شكل رقم (10)

نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول للسنوات المالية ما بين (2006 - 2009)



ثالثاً: تحليل النتائج

بعد ان تم بيان وايضاح القياس لكل مؤشر من خلال تقييم الأرباح وجودتها، وحسب ماتتقضية الحاجة ومتطلبات البحث ، ومن أجل التوصل الى النتائج والتي سيعول عليها في بيان، أي من السنوات عينة الدراسة تتضمن الأرباح الأكثر او الأقل جودة قياساً بالسنوات الاخرى ، فضلاً عن بيان دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح . سوف يتم التحليل حسب السنوات.

أولاً: سنة (2006) : عند تقييم الأرباح تبين بان الشركة قد حققت مجمل ربح مرتفع مقارنة بالسنوات الاخرى والذي كان بمقدار (30.738%) ، وبالرغم من انخفاض نسبة المبيعات في هذه السنة ، فقد استطاعت الشركة من تحقيق نسب موجبة ، إذ كانت نسبة الربح التشغيلي بمقدار (8.765%) ، فضلاً عن تحقيق صافي ربح بمقدار (7.7069%)، ومعدل العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية والذي كان بمقدار (3.598%) و (4.079%)، اما عند تقييم جودة الأرباح فقد تبين بان الشركة قد حققت تدفقاً نقدياً سالباً في الوقت الذي كانت نسبة كفاية التدفقات النقدية موجبة (119.081%) ، ويتضح هنا كيف ان عنصر المستحقات قد خفض من جودة الأرباح، ويتضح هذا الانخفاض من خلال مؤشر دليل النشاط التشغيلي ، حيث تعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لاساس الاستحقاق ، في حين تعكس في الجانب الاخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لاساس النقدي، وان ارتفاع هذه النسبة هو دليل على ارتفاع جودة الأرباح ، والعكس بالعكس ، وقد انخفض مؤشر دليل النشاط التشغيلي إذ كان سالباً بمقدار (113.813%) .

ثانياً: سنة (2007): بالرغم من انخفاض نسبة مجمل الربح عن سنة 2006 والتي كانت بمعدل (26.119%) ، الا ان هذه السنة تمتاز بأرتفاع جميع المؤشرات الاخرى المستندة على قائمة الدخل (اساس الاستحقاق) ، إذ كانت نسبة الربح التشغيلي بمقدار (18.014%) وهي افضل نسبة مقارنة بالسنوات الاخرى، فضلاً عن ارتفاع نسبة صافي الربح (22.803) وارتفاع معدل العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية والذان كانا بمعدل (15.653%) و (16.331%) . ولكن عند تقييم جودة الأرباح وفقاً للنسب المالية المستندة على قائمة التدفقات النقدية (الاساس النقدي) ، اتضح ان هناك انخفاض بشكل ملحوظ في جميع المؤشرات . وان السبب الرئيس هو انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي ، فبالرغم من ان نسبة كفاية التدفقات النقدية كانت مرتفعة مقارنة بالسنوات الاخرى ، والتي كانت بمقدار (138.929%) ، الا ان ارتفاع حجم عنصر المستحقات في هذه السنة ادى الى الانخفاض في صافي التدفق النقدي التشغيلي وبالتالي انخفاض جميع المؤشرات وفقاً لاساس النقدي ، بما فيها مؤشر دليل النشاط التشغيلي إذ كان بمقدار (9.593%) وهو دليل على انخفاض جودة الأرباح في هذه السنة مقارنة بالسنوات اللاحقة. وقد حصلت هذه السنة على المرتبة الاولى في تحقيق الأرباح ، في حين حصلت على المرتبة الثالثة في تقييم جودة الأرباح.

ثالثاً: سنة (2008): حققت الشركة في هذه السنة مجمل ربح بمعدل (26.510%) وهو اعلى من سنة (2007 و 2009) ، اما نسبة الربح التشغيلي فكانت مقارنة لسنة 2009 وكانت بمقدار (17.205%) ، في حين كانت نسبة صافي الربح بمعدل (16.604%) وهي اقل من سنة (2007 و 2009) ، وكان معدل العائد على الاستثمار (13.004%) اما معدل العائد على حقوق الملكية فكان (12.863%)، وعند تقييم الأرباح لهذه السنة مقارنة بالسنوات الاخرى فانها قد حصلت على المرتبة الثالثة في تحقيق جميع المؤشرات ماعدا نسبة مجمل الربح ، فيما اتضح عند تقييم جودة الأرباح بان هذه السنة تمتاز بانها حصلت على المرتبة الاولى في تحقيق جميع المؤشرات المستندة على الاساس النقدي ، ماعدا نسبة كفاية التدفقات النقدية فانها كانت بمقدار (123.718%) وتأتي بعد سنة (2007 و 2009) ، وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية التدفقات النقدية ، الا ان انخفاض حجم عنصر المستحقات ، اي ارتفاع التدفق النقدي التشغيلي جعل هذه السنة تمتاز بأرتفاع جودة الأرباح ، إذ كان مؤشر دليل النشاط التشغيلي بمقدار (89.707%) وهو دليل لارتفاع جودة الأرباح في هذه السنة عن السنوات الاخرى. والذي ادى الى ارتفاع جميع المؤشرات الاخرى إذ كانت نسبة مؤشر النقدية التشغيلية (92.953%) ، كذلك ارتفاع نسبة التدفق النقدي التشغيلي (15.434%) وارتفاع نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الأصول (12.087%) .

رابعاً: سنة (2009): حصلت هذه السنة عند تقييم الأرباح وفقاً لاساس الاستحقاق على المرتبة الثانية إذ كانت النسب كالتالي نسبة الربح التشغيلي (17.382%) ، نسبة صافي الربح (18.293%) ، نسبة العائد على الاستثمار (13.031%) ، ونسبة العائد على حقوق الملكية (13.877%)، اما نسبة مجمل الربح فكانت منخفضة مقارنة مع السنوات الاخرى ، و عند تقييم جودة الأرباح تبين بان هذه السنة قد حصلت على المرتبة الثانية ايضاً إذ كانت نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية بمقدار (138.384%) وعند مقارنة هذه النسبة مع نسبة السنة السابقة يتضح ارتفاع نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لهذه السنة ومع ذلك

، فأنها حصلت على المرتبة الثانية عند تقييم جودة الأرباح ، نلاحظ ان سنة (2009) قد حققت نسبة ربح تشغيلي ونسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية مرتفعة مقارنة بالسنة السابقة ، الا ان نسبة دليل النشاط التشغيلي اي جودة الارباح كانت منخفضة بالمقارنة مع السنة السابقة وكانت بمقدار (69.153)، ولكن عند المقارنة مع السنوات (2006 و 2007) يتضح ان هذه السنة لديها ارباح ذات جودة عالية .

بناء على ماتقدم يتضح ارتفاع حجم المستحقات خلال سنوات الدراسة، وعند التحري عن اسباب هذا الارتفاع قامت الباحثة بالزيارة الميدانية للشركة عينة البحث ، واتضح ان اكثر مبيعات هذه الشركة هي على الحساب ، وان المبالغ المسددة من قبل المدينين هي اقل بكثير من المبالغ المتبقية بدمتهم ، وان هناك تأخير في فترة التحصيل .

وعلى وفق ماورد من خلال تقييم الارباح وقياس جودتها يتأكد صحة الفرضية التي تم تبنيها ، والتي نصت على ان استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة و تسهم في تقييم جودة الأرباح. وهو ماحدث في سنة (2006 و 2007)، فبعد ان حققت الشركة عند تقييم الارباح نسب موجبة في سنة (2006) اصبحت هذه النسب سالبة عند تقييم جودة الارباح وفق مؤشرات قائمة التدفقات النقدية. كذلك انخفضت نسبة جودة الارباح بشكل ملحوظ في سنة (2007) بعد ان حققت افضل النسب عند تقييم الارباح على وفق اساس الاستحقاق. اما سنة (2008 و 2009) فقد حققت نسب ربحية على وفق اساس الاستحقاق اقل من سنة 2007 . في حين حققت هذه السنوات افضل المؤشرات المستندة على قائمة التدفقات النقدية عند تقييم جودة الارباح .

من خلال التطبيق يتضح جلياً للعيان أهمية الدور الذي تضطلع به قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومات الجوهرية والتي تسهم في رفد المساهمين والمقرضين وكافة المستخدمين ، بكافة احتياجاتهم من المعلومات والتي تسهم في اتخاذ قرارات رشيدة . وبالتالي لايمكن الاعتماد على رقم الارباح وحدها وكأنها لا تخيب ولا تخطئ بل ان من اساسيات قراءة الارباح عدم التركيز فقط على الرقم الاجمالي للدخل (الارباح)، بل يجب معرفة مصادر ومكونات هذا الدخل، كما انه ينبغي التركيز على معرفة نسبة الارباح من النشاط التشغيلي (الاساسي) للوحدة الاقتصادية ، وعدم الاغترار بالأرباح من المصادر الاستثمارية او المصادر الاستثنائية غير المتكررة. إذ ان تحليل الانشطة التشغيلية يوفر معلومات يمكن ان تسهم بشكل فعال للمساعدة في فهم الدور الذي يلعبه عنصر المستحقات ، فضلاً عن إسهامها في كشف النقاب عن كل ما من شأنه ان يؤدي الى التضليل وعدم الوضوح في تقديم المعلومات المحاسبية. لذلك تعد كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية مكملتان لبعضهما البعض، وبالتالي يجب العمل على استخدام النسب المالية المرتبطة بأساس الاستحقاق والنسب المالية المستندة إلى قيم التدفقات النقدية جنباً إلى جنب عند تقييم جودة الارباح في الشركات الصناعية على وجه الخصوص، إذ ان اعتماد مستخدمي القوائم المالية على مؤشرات كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية أفضل من الاعتماد على مؤشرات قائمة الدخل فقط خاصة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين ، فمن المسلم به أن أي شركة يجب أن تحقق هدفا الربحية والسيولة ، ونقصد بهدف الربحية القدرة الكسبية وفقاً لما يتبين من قائمة الدخل ، ونقصد بالسيولة أن يكون لدى الشركة النقدية اللازمة لسداد الالتزامات عند حلول ميعاد استحقاقها وفقاً لما يتبين من قائمة التدفقات النقدية ، وبالتالي يجب الوفاء بكل الأهداف إذا كان للشركة أن تستمر في نشاطها وتكون ناجحة .

المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

لقد توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت بالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. لا تستطيع قائمة الدخل أن توفر المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الرشيدة، وذلك لأن نظام الاستحقاق، الذي ينتج رقم الدخل يعتمد على، المؤجلات، والتخصيصات، والتقييمات وكلها تشتمل على درجات عالية من الحكم الشخصي أكثر مما يدخل في تحديد التدفق النقدي من العمليات التشغيلية .
2. إن التفريق بين مفهوم صافي الربح ومفهوم صافي التدفق النقدي التشغيلي يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة وفاعلية من قبل المستخدمين. إذ في احتساب صافي الدخل تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي فعلي مثل اندثار الأصول الثابتة، في حين بنود كهذه لا تراعى في احتساب صافي التدفق النقدي.
3. إن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها على الأساس النقدي، الذي يهتم بالدفع الفعلي للنقد والقبض الفعلي بغض النظر عن أساس الاستحقاق المبني على مبدأ المقابلة. واهم الأغراض التي تخدمها

- قائمة التدفقات النقدية هي تقييم جودة الأرباح ، وتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقدية وحاجات الوحدة في استخدام النقدية.
4. إن نسب التدفقات النقدية تمثل اتجاهها مختلفاً عن الاتجاهات التي تقيسها النسب المالية الأخرى المبنية على أساس الاستحقاق، وكذلك إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار، وملاتمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية.
5. أظهرت النتائج عند تقييم الأرباح بالاستناد على أساس الاستحقاق في سنة 2006 إلى أن الشركة قد حققت نسب ربحية موجبة، إلا أنها كانت منخفضة بالمقارنة مع السنوات اللاحقة ، في حين أظهرت النتائج المستندة على الأساس النقدي إلى انخفاض جميع النسب وظهورها بشكل سالب ، ماعدا نسبة كفاية التدفقات النقدية والتي كانت موجبة.
6. أشارت نتائج تقييم الأرباح إلى ارتفاع جميع المؤشرات المستندة على أساس الاستحقاق في سنة (2007) باستثناء نسبة مجمل الربح والتي كانت أقل من سنة 2006، إلا أن نتائج تقييم جودة الأرباح المستندة على الأساس النقدي أشارت إلى انخفاض جميع المؤشرات ، في حين كانت نسبة كفاية التدفقات النقدية مرتفعة لهذه السنة بالمقارنة مع السنوات الأخرى.
7. ارتفاع نسبة جودة الأرباح في سنة (2008)، نتيجة لارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي .
8. إن استخدام النسب المالية المستندة على قائمة الدخل والنسب المالية المستندة على قائمة التدفقات النقدية يعد أداة هامة لتقييم جودة الأرباح .

ثانياً: التوصيات

1. عدم الاعتماد على رقم الأرباح وحدها وكأنها لا تخيب ولا تخطئ بل أن من أساسيات قراءة الأرباح عدم التركيز فقط على الرقم الإجمالي للدخل (الأرباح)، بل ينبغي معرفة مصادر ومكونات هذا الدخل، كما أنه ينبغي التركيز على معرفة نسبة الأرباح من النشاط التشغيلي (الأساسي) للوحدة الاقتصادية ، وعدم الاغترار بالأرباح من المصادر الاستثمارية أو المصادر الاستثنائية غير المتكررة. إذ أن تحليل الأنشطة التشغيلية يوفر معلومات يمكن أن تسهم بشكل فعال للمساعدة في فهم الدور الذي يلعبه عنصر المستحقات
2. ضرورة التركيز على إعداد قائمة التدفقات النقدية في كل الوحدات الاقتصادية والإزامية إعدادها وفق المعايير المحاسبية، كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل ، وكذلك توفر أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء الوحدات الاقتصادية أو لمقارنة أداء الوحدة نفسها في فترات مالية متتالية، وبالتالي يجب على الوحدات الاقتصادية أن توفر قدرأ كافي من الشفافية عند إعداد القوائم المالية وخصوصاً قائمة التدفقات النقدية، فضلاً عن عقد دورات تدريبية للموظفين في مجال المحاسبة لشرح مفهوم قائمة التدفقات النقدية وأهميتها وطرائق إعدادها وذلك لرفع المستوى المهني للموظفين.
3. العمل على استخدام النسب المالية المستندة على أساس الاستحقاق (قائمة الدخل) والنسب المالية المستندة إلى الأساس النقدي (قائمة التدفقات النقدية) جنباً إلى جنب عند تقييم جودة الأرباح في الشركات الصناعية على وجه الخصوص.
4. نظراً لأهمية قائمة التدفقات النقدية، ينبغي ضرورة قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية بالتركيز على المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.
5. اهتمام مستخدمي القوائم المالية، بشكل أكبر بالنسب المالية المستندة على قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة الأرباح عند اتخاذ القرارات.

المصادر والمراجع العربية:

أولاً: الكتب

1. حماد، طارق عبد العال، "التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
2. حماد، طارق عبد العال، "تحليل القوائم المالية: لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
3. حماد، طارق عبد العال، "موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير التقارير المالية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية"، الدار الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
4. حنان، رضوان حلوه، البلداوي، نزار فليح، "مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية" الطبعة الأولى، أثراء للنشر، عمان، 2009.
5. الفداغ، فداغ، "المحاسبة المتوسطة: النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
6. مطر، محمد، السويطي، موسى، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية: في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
7. ميجز، روبرت، جان وليامز، سوزان هاكا، مارك بتيز، "المحاسبة أساس لقرارات الأعمال" دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

ثانياً: الدوريات

1. جاموس، مصطفى، "قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد (1)، العدد (1)، ص (223-243)، (1999).
2. دحدوح، حسين احمد، "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (24)، العدد (2)، ص (203-235)، (2008).
3. الفضل، مؤيد محمد علي، حمزة نجم عيود، عدنان عباس الخفاجي، "العلاقة بين محتوى المعلومات للتدفقات النقدية وعوائد الأسهم دراسة ميدانية"، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (3)، العدد (3)، ص (109-116)، (2000).

Foreign References

First: Books

1. Horngren, Charles T. and Sundem and Elliott, "Introduction to Financial Accounting", 7th ed, Hall, Inc, U.S.A, 1999.
2. Kam, Veron, "Accounting Theory", 2nd ed, John Wiley and sons Inc, New York 1990.
3. Kieso, Donald E. and Weyegandt and Warfield, "Intermediate Accounting", 12th ed, John Wiley and sons Inc, U.S.A, 2010.
4. Needles, Belverd Jr. and Powers, "Principles of Financial Accounting", Houghton Mifflin Company, U.S.A, 2002.
5. S. Porwal, "Accounting Theory", 13th edition, Mc Graw Hill, Inc, 2008. bookee.org/.../Accounting-Theory-3E-By-L-S-Por...
6. Schroeder, Richard G. and Clark W. and Cathey, "Financial Accounting Theory and Analysis", John Wiley and Sons, 9th edition, 2009.
7. Wild, John J. and K.R. Subramanyam, and Halsey, "Financial Statement Analysis", 9th ed, McGraw-Hill Inc, New York, 2007.
8. Wolk, Harry I. and Dodd. and Tearney, "Accounting Theory" 6th ed, U.S.A, 2004.

Second: Periodicals

1. Accounting Principles Board, "Reporting Changes in Financial Position" APB, Opinion No.3 (AICPA), 1963.

2. Accounting Principles Board, "The Application and Source of Funds" APB, Opinion No.19 (AICPA), 1971.
3. Bellovary, Jodi L., Don E. Giacomino., & Michael D. Akers, "Earnings Quality: It's Time to Measure and Report ", The CPA Journal, November, 2005.
4. Chan Konan., Chan Louis K.C., Jegadeesh Narasimhan., & Lakonishok Josef, "Earnings Quality and Stock Returns", Working Paper, National Bureau of Economic Research, www.ssrn.com. No.(8308), 2001.
5. Chotkunakitti, Porntip, "Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies", in partial fulfilment of the degree of Doctor of Business Administration, Southern Cross University, Australia, , 2005.
6. Dechow Patricia & Schrand Catherine "Earnings Quality", The Research Foundation of CFA Institute, 2004.
7. Dechow, P., " Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals ", *Journal of Accounting and Economics* (18) ,1994.
8. Demerjian Peter., Lev Baruch., & Sarah Mc Vay., "Managerial Ability and Earnings Quality", Working Paper University of Michigan, 2006.
9. Entwistle, Gary M. and Phillips, Fred , "Relevance, Reliability, and the Earnings Quality Debate". Issues in Accounting Education, Vol.(18), No. (1), 2003.
10. Farinha Jorge., & Moreira José António, "Dividends and Earnings Quality: The Missing Link? ", Working Paper University of Porto, 2007.
11. Financial Accounting Standards Board, "Statement of Cash Flows " ,Statement of Financial Accounting Standards No.95, 1987.
12. Financial Accounting Standards Board, " Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises " Statement of Financial Accounting Concepts No.(5),(FASB), 1987.
13. Francis, Jennifer., Allen, H. Huang., Shiva Rajgopal., & Amy Y. Zang., "CEO Reputation and Earnings Quality", www.ssrn.com, 2006.
14. Hermanns, Severine, "Financial Information and Earnings Quality; a Literature Review", Working Paper Facultes Universitaires- Notre Dame De La Paix, 2006.
15. Kirschenheiter, M, Melumad, N, "Earnings quality and smoothing", working paper Columbia Business school, 2004.
16. Lo, Kin, "Earnings Management and Earnings Quality", Sauder School of Business, The University of British Columbia, Working Paper Series, www.SSRN Electronic Library, 2007.
17. Penman , Stephen H "The Quality of Financial Statements Perspectives from the Recent Stock Market Bubble" Accounting Horizons, Supplement, 2003.
18. Richardson Scott, "Earnings Quality and Short Sellers", Accounting Horizons, Supplement, 2003.
19. Richardson, S., R. G. Sloan, M. Soliman and I. Tuna, "Information in Accruals about the Quality of Earnings", working paper, university of Michigan Business School , 2001.
20. Schipper, Katherine & Vincent, Linda "Earnings Quality", Accounting Horizons, Supplement, 2003.

21. Sharma, Divesh, and Senior Lecturer, "The Role of Cash Flow Information in Predicting Corporate Failure: The State of the Literature", Managerial Finance, Vol. (27), No.(4), 2001
22. Sloan, R. G., "Do Stock Prices Fully Reflect Information in Accruals and Cash flow About Future Earnings? ", The Accounting Review, Vol.(71), No.(3), 1996.
23. Steinwender, Daniela Monika "Earnings Quality" Universität Wien, April, 2008.

.....
.....
.....